بسم الله الرحمن الرحيم

العملة الرقمية كآلية دفع للتجارة الإلكترونية ومدى قانونيتها في القانون السعودي مقارناً بالقانون الاماراتي.

الدكتور/ سلطان محمد عبدالله الشهراني

أستاذ مساعد بكلية العلوم والدراسات النظرية قسم القانون

بالجامعة السعودية الالكترونية

البريد الالكتروني: su4748@hotmail.com

العملة الرقمية كآلية دفع للتجارة الإلكترونية ومدى قانونيتها في القانون السعودي مقارنـًا بالقانون الإماراتي.

سلطان محمد عبدالله الشهراني.
قسم القانون، كلية العلوم والدراسات النظرية، الجامعة السعودية الالكترونية، المملكة العربية السعودية.
البريد الالكتروني: su4748@hotmail.com

ملخص البحث:

هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد مدى استخدام العملات الرقمية كآلية دفع للتجارة الإلكترونية ومدى قانونيتها في القانون السعودي مقارناً بالقانون الاماراتي، وذلك من خلال تعريف التجارة الإلكترونية وأهدافها وأهميتها وأيضاً تعريف العملة الرقمية ومميزاتها وعيوبها وقانونيتها. تم استخدام المنهج الوصفي في البحث، وتوصلت الدراسة الحالية إلى أنه مازال مستوى قبول العملات الرقمية بالنسبة للدول منخفض وذلك للمخاطر المحيطة به، وأن من أهم مخاطر التداول بالعملات الرقمية هي تقلب أسعارها وعدم وجود نظام مركزي يحكمها، وأن العملات الرقمية ليس لها قوة قانونية لأنها لا تخضع لأي نظام مركزي بل هي باتفاق بين طرفين ليس لهما رقيب، أوصت الدراسة بعدة توصيات منها أن يسن قوانين واضحة للتعامل مع العملات الرقمية.

الكلمات الافتتاحية: العملات الرقمية، التجارة الإلكترونية، التداول، مخاطر التداول، القانون السعودي، القانون الإماراتي.

Digital currency as a payment mechanism for e-commerce and the extent of its legality in Saudi law compared to UAE law.

Sultan Muhammad Abdullah Al-Shahrani.
Department of Law, College of Science and Theoretical Studies, Saudi Electronic University, Kingdom of Saudi Arabia.
E-mail: su4748@hotmail.com

Abstract:
The current study aimed to determine the extent to which digital currencies are used as a payment mechanism for e-commerce and the extent of their legality in Saudi law compared to UAE law, through the definition of e-commerce, its objectives and importance, as well as the definition of digital currency and its advantages, disadvantages and legality. The descriptive method was used in the research. The current study concluded that the level of acceptance of digital currencies for countries is still low due to the risks surrounding them. And that one of the most important risks of trading in digital currencies is the volatility of their prices and the lack of a central system that governs them. And that digital currencies have no legal force because they are not subject to any central system, but rather they are by agreement between two parties that have no oversight. The study recommended several recommendations, including enacting clear laws to deal with digital currencies
keywords:Digital currencies, E-commerce, Trading, Trading risks, Saudi law, UAE law.
.

الفصل الأول
الإطار العام للبحث

- مقدمة البحث
- اسئلة البحث
- أهداف البحث
- أهمية البحث
- مصطلحات البحث
- حدود البحث

المقدمة

لقد مر المال بالعديد من التغييرات منذ إنشائه. بسبب التطور الذي يحدث في التعامل البشري، منذ بداية تعامل الإنسان مع تداول وسائل الدفع من خلال الأطعمة والجلود، حتى وصلت إلى التعامل مع المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة، وبسبب صعوبة نقل المعادن الثمينة؛ تم إصدار السندات والعملات الورقية التي تحل محل المعادن الثمينة كوسيلة للتداول وتسوية المدفوعات، ويرجع ذلك إلى سهولة النقل والحماية من المخاطر. ومع بداية الثورة التكنولوجية التي تغلبت على جميع التعاملات البشرية، بما في ذلك المعاملات المالية، والتحول الإلكتروني للتجارة، والتغير في وسائل الدفع التقليدية، كان على الدول إنشاء نقود رقمية لمواكبة الشركات الخاصة المتميزة - عادة - من خلال عملهم. لما لها من طابع تجاري بقصد تحقيق ربح مالي، ومع التقدم التكنولوجي في المجال التقني والمصرفي، وتحول التجارة الإلكترونية، أدى ذلك التحول إلى ظهور النقود الرقمية كوسيلة للدفع الإلكتروني والعملات الرقمية للتداول عبر الحدود (الزعابي، ٢٠١٨).

وقد برزت العملة الرقمية أو الافتراضية نتيجة للثورة التقنية كوسيلة جديدة لتمويل التبادل التجاري عبر الإنترنت، وأدى تداولها والاستثمار فيها إلى العديد من الآثار بعضها إيجابي والبعضسلبي سواء على المتعاملين بها أو على استقرارالاقتصاد العالمي. وهناك العديد من التحفظات حول استخدام تلك العملات وخاصة مع عدم وجود دور لأية سلطة مركزية محلية مثل الدولة أو البنوك المركزية. أو سلطة مركزية دولية كصندوق النقد الدولي في إصدارها أوتنظيمها، فهذه الأموال لا تخص أي دولة، وتحظى بقبول طوعي مبني على الثقة بين المتعاملين فيها، ويهدف مروجوها إلى الحصول على أموال كثيرة باختصار الوقت[1](عبد المسيح، ٢٠٢١).

وحيث أن تداول العملات الرقمية له آثار عديدة سواء كانت قانونية أو اقتصادية، فقد ظهر تناقضًا كبيرًا فيما يتعلق بالاتجاهات القانونية في هذا الصدد، والتي تم تقسيمها إلى ثلاث اتجاهات:

---

[1]عبد المسيح، سالي سمير فهمي. (٢٠٢١). الاستثمار في العملات الافتراضية. المجلة القانونية، ١٠(٧)، ١٩٩٣-٢٠٦٦.ص ١٩٩٦.

الاتجاه الأول: يقبل التداول بالعملات الرقمية إلا أنه وبعد الخوض في تداولاتها، أصدرت بعض الدول قرارًا بحظر تداولها بسبب الشعور بالخوف بعد توجه رأس المال للتداول بالعملات الرقمية واستنزافها.

الاتجاه الثاني: فيحظر الفكرة من أسسها، ويحظر التداول في العملات الرقمية، ويربطها بعقوبات تطال كل من يخالف القرار، ومع ذلكفي بعض البلدان يتم تداول العملات الرقمية، بالاعتماد على المضاربة لتحقيق الأرباح من خلال تقلبات الأسعار وغيرها من الوسائلالمعاملات التي تتم عبر الإنترنت، والتناقض واضح هنا في ضعف السيطرة وعدم وضوح العقوبة.

الاتجاه الثالث: حذر من تداول العملات الرقمية بسبب مخاطرها المالية التي قد يتعرض لها تجارها[1] (المحارمة والمعمري، ٢٠٢٠).

بسبب الجدل القائم حول الموضوع وحداثته داخل المملكة العربية السعودية استشعر الباحث مشكلة البحث.

مشكلة البحث

شهدت العملات الافتراضيةانتشارا واسعاً في السنوات الأخيرة رغم المخاطر الواسعة سواء من الناحية المالية أو من حيث تأثيرها على الاقتصاد العالمي. وحيث أن هناك العديد من المشكلات التي تخص قانونية تلك العملات، خاصة أنه لا يوجد بنك مركزي مسيطر عليها أو متحكم فيها، فتداولها مبني على الثقة بين المتعاملين، وفي سياق تحديد المخاطر وتحديد الإطار القانوني لتلك العملات واستخدامها في التجارة الإلكترونية انبثقت مشكلة البحث متمثلة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما مدى قانونية التعامل بالعملات الرقمية في التجارة الإلكترونية داخل المملكة العربية السعودية؟ والذيانبثق منه الأسئلة الفرعية التالية:

١.ما مدى تطور التجارة الإلكترونية؟
٢.ما هي أهداف التجارة الإلكترونية؟
٣.ما هي مميزات التجارة الإلكترونية؟
٤.ما المقصود بالعملات الرقمية؟
٥.ما هي مميزات وخصائص العملات الرقمية؟

---

[1] المحارمة، ليث عبد الكريم، المعمري،عبدالوهاب عبدالله. (٢٠٢٠). الآثار القانونية للتداول بالعملات الرقمية على المؤسسات والأفراد فيالتشريع الأردني. *مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية*، ٢ (١٥)، ١٢٠-١٣٩. (ص ١٢٢).

٦.ما هي عيوب ومخاطر التعامل بالعملات الرقمية؟
٧.ما الآثار القانونيةالإيجابية والسلبية الناتجة عن التعامل بالعملات الرقمية؟
٨.ما هي آلية استخدام العملات الرقمية كوسيلة دفع للتجارة الإلكترونية؟
٩.ما هي قانونية استخدام العملات الرقمية في التجارة الإلكترونية داخل المملكة العربية السعودية مقارناً بالإمارات العربية المتحدة؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- توضيح مدى التطور التاريخيللتجارة الإلكترونية.
- توضيح أهداف التجارة الإلكترونية.
- تحديد مميزات التجارة الإلكترونية.
- تعريف العملات الرقمية.
- تحديد مميزات وخصائص العملات الرقمية.
- تحديد عيوب ومخاطر العملات الرقمية.
- توضيح الآثار القانونية للتعامل بالعملات الرقمية (إيجابياً وسلبياً).
- توضيح مدى استخدام العملة الرقمية كآلية دفع للتجارة الإلكترونية عالمياً.
- بيان قانونية استخدام العملات الرقمية في التجارة الإلكترونية داخل المملكة العربية السعودية مقارناً بالإمارات العربية المتحدة.

أهمية البحث

- يستمد أهمية البحث من كونه يعالج أحد الموضوعات الحديثة التي لا تزال تحتاج إلى المزيد من الأبحاث لما له من تأثير كبير على الاقتصاد الدولي.
- يسعى الباحث لتقديم صورة واضحة عن مدى قانونية التعامل بالعملات الرقمية داخل المملكة العربية السعودية وذلك ليكون مرجعاً مفيداً للمجتمع.
- يسعى الباحث إلى تقديم نتائج يمكن أن تستخدم ويعتمد عليها المستثمر السعودي عند اتخاذ قرار اختيار بدائل استثمارية وتعاملات نقدية بديلة.
- يرجع أيضاً إلى أهمية العملات الرقمية والدور الذي تلعبه في العمليات التجارية، خاصة مع التطورات والتغيرات والتحديات الحالية، مع التأكيد على ضرورة اعتماد تنظيم قانوني جاد لهذه العملات لتجنب أي خداع للأفراد والجماعات أو استخدامها بشكل خاطئ في العمليات الإرهابية أو غسيل الأموال وتهريب المخدرات.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي باعتباره المنهج المناسب لطبيعة الدراسة، والذي يعتمد على وصف الوضع القائم وجمع المعلومات والبيانات والحقائق حول الموضوع، حيث جمع المعلومات عن العملات الرقمية وتوضيح خصائصها ومميزاتها وعيوبها ومخاطرها، ثم توضيح مدى قانونيتها في المملكة العربية السعودية، وصولا لبيان الرؤية المستقبلية للاعتراف بها وصولاً لبعض المقترحات والتوصيات.

مصطلحات البحث

العملات الرقمية

هي تمثيل رقمي للقيمةالنقدية صادر عن مطورين كوحدة حساب ويمكن الحصول عليها وتخزينها والوصول إليها والتعامل معها إلكترونيًا، وتستخدم لأغراض متنوعة عندما يتفق طرفان على استخدامها ولا تصدرها جهة مركزية، ولا ترتبط بالبنك المركزي لا ترتبط بالضرورة بالعملة الورقية ولكن يتم قبولها من قبل الأشخاص الطبيعيين كوسيلة للدفع، ويمكن تحويلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونياً[1] (لصنونيوبلهادفو غوال، ٢٠٢٠).

واختلف العلماء حول تعريف هذا المصطلح، وحول وضع تعريف محدد للنقود الرقمية، فتم تعريفها على أنها مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تسمح للرسالة الإلكترونية بأن تحل بالفعل محل تبادل العملات التقليدية، والتي اعتدنا على تداولها[2](Berentsen, 1998).

التعريف الإجرائي

هي قيمة نقديةافتراضية مخزنة إلكترونياً وتستخدم كوسيلة دفع إلكترونية، وليس لأي حكومة أو بنك دولي سلطة عليها، ويتم تداولها على الإنترنت وتستخدم في البيع والشراء في التجارة الإلكترونية، وتلقى قبولاً لدى المتعاملين بها (البائع و المشتري).

---

[1] لصنوني، حفيظة، بلهادف ، رحمة ، و غوال ، نادية. (٢٠٢٠). العملات الإفتراضية : مخاطرها و مدى قانونيتها البتكوين نموذجاً. مجلة الإقتصاد و المال والأعمال، ٤(٣)، ٣٤١-٣٦٠. (ص ٣٤٤)

[2] Berentsen, A. (1998). Monetary policy implications of digital money. *Kyklos, 51*(1), 89-118. P. 90.

التجارة الإلكترونية

عملية شراء أو بيع أو تبادل المنتجات أو الخدمات أو المعلومات عبر شبكات الكمبيوتر وبالمثل، أو بيع وشراء السلع عبر الإنترنت[١] (Terbeck,2014).

أيضاً يمكن تعريفها بأنها مجموعة من الأدوات والعمليات والأنشطة القائمة على الإنترنت التي تدعم أو تكمل أو تحسن أو تحل محل التجارة التقليدية وغير التجارية في بعض الأحيان.

تشمل هذه الممارسات الترويج، والربح، والمبيعات، والاتصالات، والاحتفاظ بالعملاء، وتوظيف الموظفين، وأبحاث السوق، وما إلى ذلك[٢] (الأمين وإسماعيل والسايح، ٢٠١٩).

حدود البحث

الحد الموضوعي: العملة الرقمية كآلية دفع للتجارة الإلكترونية ومدى قانونيتها في القانون السعودي مقارناً بالقانون الاماراتي.

الحد الزمني: عام ٢٠٢٣

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

١.الاطارالنظري

- **التطور التاريخي للتجارة الإلكترونية.**
- **أهداف التجارة الإلكترونية.**

---

[1]Terbeck, H. (2014). E-Commerce 2025–Delphi-based Scenario & Trend Analysis for the Future of Digital Commerce (Master's thesis, University of Twente).. P.6.

٢الأمين، حميتي محمد، إسماعيل ، معطاء الله، و السايح ، جروتي. (٢٠١٩). التجارة الإلكترونية و دورها في تعزيز حرية التجارة العالمية. [رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية بجامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر] . (ص ٤).

- مميزات التجارة الإلكترونية.
- مفهوم العملات الرقمية.
- مميزات العملات الرقمية.
- خصائص العملات الرقمية.
- عيوب ومخاطر التعامل بالعملات الرقمية.
- توضيح الآثار القانونيةللتعامل بالعملات الرقمية (إيجابياً وسلبياً).
- ما هي آلية استخدام العملات الرقمية كوسيلة دفع للتجارة الإلكترونية.
- قانونية استخدام العملات الرقمية في التجارة الإلكترونية داخل المملكة العربية السعودية مقارناً بالإمارات العربية المتحدة.

الإطار النظري

لقد فرض عصر العولمة العديد من التغييرات على مختلف جوانب الحياة، وتسابقت دول العالم لدخول الأسواق العالمية من أوسع ابوابها. كما ساهمت تكنولوجيا المعلومات بأشكالها الحديثة والمتطورة والمتسارعة والمتغيرة والمتعددة في جعل كل من يرغب في دخول النظام العالمي الجديد يبحث عن العناصر والآليات التي تساعده على الركض في هذا السباق.

التجارة الإلكترونية هي أهم تطبيق لاستخدام أجهزة الكمبيوتر والإنترنت، حيث يتم إبرام العقود التجارية بين الشركات الكبيرة في مختلف البلدان في غضون ساعات بمجرد الانتهاء من المفاوضات والاتفاق ويتم فحص البضائع الرقمية عبر الإنترنت، ويتم إبرام العقود إلكترونيًا،ثم إجراء التحويلات النقدية الإلكترونية، وبعد ذلك يتم تسليم البضاعة وفق العديد من الضمانات المحددة الخاصة بصحة التوقيع الإلكتروني على العقد، وسرية المراسلات والمفاوضات بين المتعاملين[1](أبو صلاح ووارد، ٢٠١٨).

التطور التاريخي للتجارة الإلكترونية

تعود بدايات تطبيقات التجارة الإلكترونية إلى أوائل السبعينيات من القرن الماضي، وأشهرها تطبيق التحويلات المالية الإلكترونية، لكن مدى هذا التطبيق لم يتجاوز المؤسسات التجارية العملاقة، ثم جاء التبادل الإلكتروني للبيانات مما وسع تطبيق التجارة الإلكترونية من مجرد معاملات مالية إلى معاملات أخرى، تسببت في زيادة الشركات المساهمة في هذه التقنية من مؤسسات مالية إلى مصانع وتجار تجزئة، ثم ظهرت تطبيقات اتصالات مثل: شراء وبيع الأسهم.

---

[1] أبو صلاح، أيمن عز الدين، و وراد، طالب محمد عوض. (٢٠١٨). العملات الرقمية و علاقتها بالتجارة الإلكترونية: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة ، دبي. [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة الشرق الأوسط ، عمان. (ص ١١).

مع بداية انتشار الإنترنت في التسعينيات من القرن الماضي، بدأ استخدام مصطلح التجارة الإلكترونية، ثم تم تطوير تطبيقات التجارة الإلكترونية بشكل كبير، منذ عام ١٩٩٥، رأينا العديد من التطبيقات الإبداعية، مثل الإعلانات والمزادات عبر الإنترنت، لدرجة أن كل شركة كبيرة أو متوسطة لديها موقع على شبكة الإنترنت. على سبيل المثال:في عام ١٩٩٩، أنشأت شركة جنرال موتورز أكثر من ١٨٠٠٠ صفحة من المعلومات على موقعها الإلكتروني www.gm.com تحتوي على٩٨٠٠٠رابط لمنتجاتالشركة وخدماتها ووكلائها (قصراوي، ٢٠١٠).

فالتجارة الإلكترونية هي الأنشطة الاقتصادية التي تنطوي على بيع وشراء السلع الملموسة أو الخدمات غير الملموسة عبر الإنترنت(Elhaj& Barakeh, 2015) .

أهداف التجارة الإلكترونية

- زيادة نطاق السوق وتجاوز الحدود الجغرافية والإقليمية أمام المنتجات والخدمات.
- زيادة القدرة على الوصول إلى العملاء وبناء علاقات قوية معهم.
- تقليل التكلفة سواء بالنسبة للإنتاج والتسويق أو التوزيع.
- السرعة والكفاءة في تحقيق الاعمال.
- القدرة على الوصول الى عملاء جدد وترغيبهم في الشراء.
- القيام بالتسويق والبيع والشراء عبر الإنترنت.
- تحسين الخدمات المقدمة للعملاء (الجعبري، ٢٠١٢).

مميزات التجارة الإلكترونية

مميزات التجارة الإلكترونية تبعاً. لأبو رحمة (٢٠٠٩) هي:

- سهولة وتوافر المعلومات بسبب توافر الانترنت.
- سهولة التبادل التجاري، وذلك لسهولة الاتصال إذ يكفي وجود هاتف و كمبيوتر بين الطرفين لإتمام الصفقة.
- تخفيض تكلفة التبادل التجاري: يتم ذلك من خلال التجارة الإلكترونية التي تقلل المسافة الاقتصادية التي تفصل المنتجين عن المستهلكين الذين يمكنهم الشراء مباشرة دون اللجوء إلى الأساليب التقليدية.
- سرعة تنفيذ العمليات التجارية بشكل أسرع من الطرق التقليدية العادية، من خلال التسهيلات التي توفرها الشركات التي تتعامل في التجارة الإلكترونية.

بينما يرى حمودة (٢٠١١) أن أهم مميزات التجارة الإلكترونية ما يلي:

- الاعتماد الكبير على تقنية المعلومات سواء كانت للحواسيب الإلكترونية وتطبيقاتها أو الاتصالات بكافة أنواعها.
- يتطلب إعادة هيكلة كاملة في المؤسسات التجارية وإعادة توزيع الوظائف فيها، مع مراعاة عوامل المهارة والكفاءة المتميزة، والتركيز القوي على مهارات استخدام تقنية المعلومات.
- انخفاض المساحات المكتبية لإدارة العمليات التجارية بسبب محدودية التعامل مع الورق والاعتماد على الوسائط الإلكترونية والمغناطيسية والبصرية في تخزين البيانات وتبادلها.
- الشفافية والوضوح في جميع المعاملات التي تجريها المنشأة التجارية، مع مراعاة الحاجة إلى استخدام تقنيات المعلومات وإيصالها إلى جميع المستويات المطلوبة، وتقديمها وتعريفها للآخرين أثناء عملية البحث.
- تركز عمليات الشركة التجارية على كسب العميل من خلال بناء نظام يضمن التعامل الذكي معه لتلبية متطلباته وإشباع رغباته حفاظاً عليه.

مفهوم العملات الرقمية

تعد العملات الرقمية من أشهر الطرق استخداما في التجارة الإلكترونية، وستصبح النقود الرقمية، و القائمة على تقنية Blockchain ، جزءً أساسيًا من العديد من المعاملات في تلك التجارة الرائجة هذه الأيام، وتتميز النقود الرقمية بعدة خصائص عن النقود القانونية والنقود الإلكترونية الأخرى، من خلال آلية عملها القائمة على كود يتم إنشاؤه وفق خوارزمية تميز كل مستخدم عن الآخر دون الإشارة إلى هويته، مخزنة في محفظة إلكترونية، و يتم إرسال الأموال واستلامها بشكل سري، ولا يمكن معرفة صاحبها أو تتبع أو مراقبة العمليات التجارية التي تتم.

الأهم من ذلك كله أنها عملة احتكارية تتركز في أيدي مجموعة صغيرة من أولئك الذين يمتلكون أجهزة كمبيوتر ذكية ويتقنون استخدام تكنولوجيا المعلومات، وذلك بسبب تعقيد العمليات الحسابية التي يجب إجراؤها بالترتيب لكييحصل عليها

المستخدم، وهذا الاحتكار يشكل تهديدًا لمستقبل الاقتصاد العالمي، نظرًا لقدرة المحتكرين على السيطرة وفقًا لأهوائهم[١](شريف، ٢٠٢٠).

ومن ثم فهي عملة وهمية ليس لها أي وجود مادي، وليس لها أي قيمة فعلية، لأنها عملة غير منتظمة، أي أنها غير مدعومة من قبل أي جهة رسمية أو مؤسسية أو خاصة يتم استخدامها عبر الإنترنت، وضمن نطاق المؤسسات والشركات التي تقبل التعامل معها، يمكن استبدالها بالنقود الورقية مثل الدولار واليورو، بعمليات مشفرة عبر الإنترنت، وتتم عمليات التبادل التجاري مباشرة من أحد من شخص لآخر دون الحاجة إلى وساطة بنكية، ولا يوجد حد معين للإنفاق أو الشراء كبطاقات الائتمان المختلفة[٢] (عصام الدين، ٢٠١٤).

مميزات العملات الرقمية

مميزات للعملات الرقمية تبعاً لجبور (٢٠١٨) هي:

١. **وسيلة آمنه للدفع:** تنعدم خطورة الاحتيال والنصب مع استخدام العملات الرقمية كوسيلة للمعاملات الدولية، حيث أنه لا يمكن التراجع أو إبطال العملية متى ما بدأت وهذا طمئن التجار لإجراء المعاملات.
٢. **مال مبرمج:** بسبب اختلاف طبيعتها عن الأموال التقليدية، تتيح خيارات جديدة آمنة ويمكن استعمالها في ضمان الملكيات والعقود.
٣. **متاحة بدرجة عالية:**

بسبب إتاحة وتوافر الإنترنت في جميع أنحاء العالم، أصبحت العملات الرقمية متاحة بشكل مستمر في أي مكان في العالم.

٤. **نظام معترف به على المستوى العالمي:** فهي معترف بها دولياً، و لا يوجد مستوى تحويل محدد وليس هناك مصاريف تحويل أو فوائد وغيرها من الأمور المتعلقة بالنقود التقليدية، ولكن هناك سبب حد من انتشارها حتى الآن، وبعض الدول حذرت من استخدامها.

---

١ شريف، هيثم محمد حرمي. (٢٠٢٠). النقود الإلكترونية، ماهيتها و أنواعها و آثارها. مجلة البحوث القانونية و الإقتصادية، ٧٢، ٤٨٩-٥٤٧. (ص ٤٩٣).

٢عصام الدين، أحمد محمد. (٢٠١٤). عملة البيتكوين. المصرفي. ٧٣، ٥٠- ٥٣. (ص ٥١).

خصائص العملات الرقمية:

خصائص العملات الرقمية تبعا لفتيحة [1](٢٠١٩) هي:

١. قيمة العملات الرقمية مخزنة إلكترونياَ.
٢. العملات الرقمية ثنائية الأبعاد يتم نقلها من البائع إلى المشتري بدون وجود طرف ثالث.
٣. العملات الرقمية عملات خاصة على عكس النقود التقليدية التي ينتجها البنك المركزي في معظم الدول.
٤. العملات الرقمية سهلة الحمل
٥. العملات الرقمية ليست متجانسة حيث أن كل مصدر يقوم بخلق نقود مختلفة، في القيمة وفي الاستخدام أيضاً.
٦. العملات الرقمية مخزنة إلكترونياً فهي عرضة للأخطاء والأعطال مثلها مثل كافة التكنولوجيا الحديثة.

عيوب ومخاطر التعامل بالعملات الرقمية

مخاطر العملات الرقمية تبعاً للشوخي (٢٠٢٠) هي كالتالي:

١. سهولة استخدامها في الأمور غير القانونية كغسيل الأموال والإرهاب وتجارة المخدرات.
٢. عدم الأمان في تبادل العملات الرقمية، على الرغم من أمان وخصوصية العملات الرقمية، فإن بورصات التداول الخاصة بها ليست آمنة،حيث تقوم بعض البورصات بتخزين بيانات المحفظة الرقمية للمستخدمين لتشغيل معرف المستخدم الخاص بهم بشكل صحيح، ويمكن للقراصنة من المتسللين المحترفين التسلل والوصول إلى هذه البيانات وكذلك سرقة العملات الرقمية المخزنة فيه.
٣. فقدان البيانات: نظرًا لخصوصيتها، فإن الجانب الآخر من الخصوصية هو أنه إذا فقد أي مستخدم المفتاح الخاص للوصول إلى محفظته الرقمية أو

---

[1] فتيحة، حزام.(٢٠١٩). عن النظام القانوني للنقود الإلكترونية. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ٤(٢)، ١٣٦٣ - ١٣٨٨. (ص ١٣٧١ - ١٣٧٢).

حسابه، فلا يمكن استرداده. ستبقى المحفظة مقفلة أمام العملات الموجودة فيها، مما يجعلها تفقد إلى الأبد.

٤. عدم القدرة على الاسترداد أو الإلغاء: إذا كان هناك نزاع بين الأطراف المعنية، أو إذا أرسل شخص ما الأموال عن طريق الخطأ إلى عنوان محفظة خاطئ، فلا يمكن للمرسل استرداد العملات الرقمية المرسلة، وهذا يمكّن المحتالين من سرقة الأموال وسهولة إنشاء حساب معاملة لا يتم استلام منتجاتها أو خدماتها على الإطلاق.

قانونية التعامل بالعملات الرقمية

صندوق النقد الدولي:

لقد تطرق صندوق النقد الدولي إلى العملات الرقمية المفترضة ومدى دعمها دون النظر إليها توصيات بشأن قبول العملات أو رفضها، حيث ركز الصندوق على مزايا وعيوب العملات الرقمية، عند الحديث عن مزاياها تطرق إلى التطور الإلكتروني في عالم التجارة ودعمه لسرعة وسهولة إتمام الصفقات التجارية بين التجار، وفيما يتعلق بعيوبها، حذر صندوق النقد الدولي من خطورة التعامل معها؛ لسهولة استخدامها لأغراض غير قانونية مثل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والاحتيال ودعم الإرهاب. وبهدف مكافحة مخاطر العملات الرقمية، دعا صندوق النقد الدولي الجهات المسؤولة عن إصدار الأموال إلى تنظيمها ومراقبتها، ودراسة جميع الجوانب الإيجابية والسلبية، وزيادة المناقشات الدولية، والتعاون في سن تشريعات دولية لمكافحة مخاطرها(لاغارد، ٢٠١٨).

بنك التسويات الدولية

خلص بنك التسويات الدولية في تقريره عن العملات الرقمية الافتراضية إلى صعوبة استخدام هذه العملات بسبب تناقضها، حيث أعطى صعود وهبوط بعض العملات الافتراضية - وخاصة البيتكوين - مؤشرًا على عدم الثقة في التعامل معها، بسبب تذبذب قيمته، فضلًا عن ضعف الشبكات اللامركزية التي تعتمد عليها العملات الافتراضية.

ومن أجل أن تكون العملات الافتراضية جديرة بالثقة بين المتداولين، يجب توجيه المُصدرين حول كيفية الحفاظ على قيمة العملات وكفاءتها (أرقام ،٢٠١٨).

صندوق النقد العربي

لم يصدر صندوق النقد العربي موقفًا واضحًا بشأن البيتكوين والعملات الافتراضية. وبسبب صعوبة تحديدها في هذه المرحلة من التعامل بالعملة الافتراضية، وأوضح رئيس مجلس النقد العربي أن النمو الكبير في استخدام العملات الافتراضية في الآونة الأخيرة يشكل تحديات للبنوك المركزية

العربية،ولعل الاستخدام المتزايد للعملات الافتراضية، بما في ذلك التحويلات عبر الحدود، وانعكاساته على استقرار القطاع المالي والمصرفي،يشكل تحديات للبنوك المركزية، حيث لا يخفى على أحد أن عددًا من البنوك المركزية في العالم بدأت بدراسة إصدار عملات افتراضية لهذا الغرض (الزعابي، ٢٠١٨).

توضيح الأثر القانونيللتعامل بالعملات الرقمية

تبعاً للمحارمة والمعمري (٢٠٢٠) هناك آثار قانونية إيجابية وسلبية نتيجة التعاملات بالعملات الرقمية.Error! Unknown switch argument.

أولاً الآثار القانونية الإيجابية:

١.أن هناك بعض الدول سمحت باستخدام العملات الرقمية بل وفرضت عليها ضرائب واعتبرتها سلعة عليها ضريبة.
٢.يمكن لعملات الرقمية أن تحد من تزييف العملة حيث أنها لا تطبع.
٣.التمكن من معرفة التضخم الناتج في الأموال هل هو من جهة مشروعة أم غير مشروعة وهذا سيحد من التلاعب بالمال العام.
٤.استطاعة الجهات القضائية من تتبع العملات المحولة تحت غطاء معاملات مالية والحجز عليها بحكم قضائي.
٥.يمكن الحجز على المحفظة الرقمية وإيقاف التعامل بها لو لزم الأمر.

ثانياً: الآثار القانونية السلبية:

✓عدم وجود جهة مركزية منظمة ولذلك لا يوجد جهة يمكن اللجوء لها لفض النزاعات.
✓عدم الاعتراف بها كنقود قانونية ولذلك لا تتمتع بصفة البراء التي تهم المتعاملين بها ولذلك مخاطر التعامل بها مرتفعة.
✓هناك صعوبة لمواكبة التغييرات السريعة في التكنولوجيا، وهناك أيضاً مشكلة عدم امتلاك قوانين للتقنين. (فرح ،٢٠١٩).

ما هي آلية استخدام العملات الرقمية كوسيلة دفع للتجارة الإلكترونية

منذ التسعينيات من القرن الماضي، تم الاستفادة من الإمكانات الهائلة لاستخدام الإنترنت في المعاملات التجارية على نطاق واسع، وهو ما سمي بمصطلح التجارة الإلكترونية، والذي يعرف بالعمليات التجارية التي تتم من خلال المبادلات الإلكترونية، حيث أصبح الإنترنت سوقًا مفتوحًا للبيع والشراء، لذلك يمكن للتاجر الإعلان عن بضاعته بالصوت والصورة، ولديه الفرصة

لمقارنة جميع السلع المتوفرة في جميع أنحاء العالم، ويكون للمشتري الحق في اختيار ما يريد وتوصيل البضاعة لمنزله.

وإذا كانت العلاقات التجارية التقليدية قد أقيمت منذ فجر النشاط التجاري على أساس الإيجاب والقبول في أي عقد، فهذا هو أساس التزام البائع بتسليم الشيء المباع بشكل مادي، ودفع المشتري الثمن. إما نقدًا أو باستخدام وسائل دفع بديلة. وتتطلب التجارة الإلكترونية، نظرًا لأنها تعبر عن تبادل السلع والخدمات والمعلومات بين الأطراف المنفصلة مكانيًا عبر الإنترنت، إلى تطوير طرق ووسائل الدفع وذلك عن طريق الدفع الإلكتروني والإنترنت. (Piffaretti, 2000).

وهكذا استدعت الضرورة تطوير طرق الدفع المناسبة لطبيعة ومتطلبات التجارة، واستمرت محاولات عديدة للبحث عن وسائل إلكترونية أكثر حداثة قادرة على مواكبة ما شهدته التجارة الإلكترونية من تطورات، فظهرت العملات الرقمية بقدرة على مواكبة التطورات والتكنولوجيا الحديثة، وهذا دليل على أهمية العملة الحديثة، حيث شهدت الفترة الحالية منافسة بين الشركات التي تستخدم العملات الرقمية، مما ساعد على إيجاد مدفوعات كثيرة لمعظم الشركات الكبرى (الرشيد، ٢٠١٤).

قانونية استخدام العملات الرقمية في التجارة الإلكترونية داخل المملكة العربية السعودية مقارناً بالإمارات العربية المتحدة:

أعلنت المملكة العربية السعودية أن تداول العملات المشفرة غير قانوني من قبل الدولة والدين الإسلامي (بالرغم من عدم وجود قانون أو تشريع يمنع تداولها)، وتعتبر أنشطة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال من أهم واجباتها.

ومع ذلكلا يزال بالإمكان إجراء معاملات العملات الرقمية في المملكة العربية السعودية، لأنه لا يوجد قانون يحظر المعاملات، ولا يوجد نص تشريعي واضح يسمح بذلك (عطا، ٢٠٢٣).

وقد نبهت اللجنة الدائمة للمواطنين والمقيمين في المملكة إلى مخاطر الاستثمار والتعامل في العملات الرقمية الافتراضية، حيث أنها لا تعتبر عملة معتمدة في المملكة، ولأنها لا يتم تداولها من خلال الأشخاص المرخص لهم، بالإضافة إلى الاشتباه في أنه يتم استخدامه كوسيلة للمعاملات المالية غير القانونية التي يحظرها القانون (البنك المركزي السعودي، ٢٠١٨).

على الرغم من عدم وجود أحكام قانونية تحظر تداول العملات الرقمية في المملكة العربية السعودية. إلا أنه لم يبت بعد في مسألة إنشاء هيكل تنظيمي للعملات الرقمية فيه، أو فيما يتعلق باعتماده قانونيًا. فالمملكة لا تمنع تداول

العملات الرقمية المشفرة فيها، بل يتم تداول العملات المشفرة يوميًا من قبل كبار المستثمرين ومن خلال شركات تجارية عالمية.

وتحظى منصات تداول العملات المشفرة في المملكة بشعبية كبيرة، ويتزايد الطلب عليها باستمرار، ومع ذلك، لم تعترف المملكة قانونًا بالعملات الرقمية، ولم تعتمد هيكلًا تنظيميًا موحدًا لتداول هذه العملات.

قد يرجع ذلك إلى حقيقة أن تداول هذه العملات الرقمية يؤدي إلى العديد من المخاطر السلبية، بعضها يتعلق بحماية البيئة، بينما يرتبط البعض الآخر بكونها خارج سيطرة الحكومة السعودية. ففي عام ٢٠١٨، وحذرت اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط تداول الأوراق المالية في سوق الصرف الأجنبي (فوركس) من التعامل أو الاستثمار في العملات الرقمية الافتراضية، موضحة أن هذه التعاملات لها عواقب سلبية مختلفة على المتعاملين ومخاطر عالية لأنها خارج نطاق المظلة التنظيمية داخل المملكة العربية السعودية (القيادي، ٢٠٢٢).

وقد ذكر محافظ البنك المركزي السعودي "ساما" الدكتور فهد بن عبدالله المبارك، إن المملكة تسعى إلى ابتكار بنك مركزي رقمي منخفض التكلفة يحاكي العمليات الرقمية وله تحوط ضد السيولة الحقيقية المحتفظ بها. في البنوك المركزية.

وأضافي كلمته خلال مبادرة مستقبل الاستثمار، في مدينة الرياض، أن بعض الدول بدأت بتجربة هذه الأنظمة، وتجربة المملكة مشروع عملة رقمية عابرة مع الإمارات، وهناك مشروع تكنولوجيا مالي كبير في المملكة العربية السعودية.

وأوضح محافظ "ساما" أن العملات الرقمية الحالية تشكل خطورة في تعاملاتها المشبوهة وعدم وجود ضامن لها(دبي العربية، ٢٠٢١).

و الحال في الإمارات لا يختلف كثيراً عن الحال في السعودية، ففي يناير ٢٠١٧ و استنادا إلى التعميم D.7.3للإطار التنظيمي للقيم المخزنة ونظام الدفع الإلكتروني، الصادر عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، تم حظر جميع المعاملات "بالعملات الافتراضية"، فالعملات الرقمية غيرقانونية في الإمارات العربية المتحدة .

وعلى الرغم من أن اللوائح الإماراتية تنص على أن العملات الرقمية غير قانونية في الإمارات العربية المتحدة، إلا أن الحكومة تسمح للمواطنين بشراء وتداول عملات البيتكوين(عملة رقمية)، و المستثمر الإماراتي حر في امتلاك البيتكوين وأي عملة رقمية أخرى، ويستطيع إيداعها وتداولها في البورصة، أو حتى تحويلها وسحبها بالدرهم الإماراتي (ولدجدة، ٢٠٢٢).

إلا أنه هناك مشروع يلوح في الأفق بين السعودية والإمارات حيث أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي والبنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، خلال بيان مشترك، إطلاق مشروع "عابر" لإصدار عملة رقمية سيتم استخدامها بين البلدين في التسويات المالية من خلال تقنيات blockchain،و معرفة مدى قدرة المشروع على تحسين وتقليل تكاليف عمليات التحويل، وتقييم المخاطر الفنية وكيفية التعامل معها، بالإضافة إلى تأهيل الكوادر التي ستتعامل مع التقنيات المستقبلية، وفهم متطلبات إصدار العملة الرقمية المستخدمة بين البلدين.

تهدف الخطوة الأولى من نوعها في المنطقة أيضًا إلى إيجاد وسيلة إضافية لأنظمة التحويل المركزية في البلدين، والسماح للبنوك بالتعامل مع بعضها البعض بشكل مباشر لإجراء التحويلات المالية، وسيسمح هذا المشروع أيضًا بفحص إمكانية استخدام النظام كنظام احتياطي إضافي للأنظمة المركزية لتسوية المدفوعات المحلية في حالة فشلها لأي سبب من الأسباب (القيادي ،٢٠٢٢).

الدراسات السابقة

١-دراسة الرشيد (٢٠١٤) والتي هدفت إلى إبراز اثر النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية، و ذلك من خلال تعريف النقود الإلكترونية و التجارة الإلكترونية، و توضيح أهمية النقود الالكترونية في التجارة الالكترونية. و قد خلصت الدراسة إلى أنه بسبب نمو التجارة الإلكترونية وتأثيرها على البنوك وأنشطتها أدى إلى وجود أنظمة دفع إلكترونية وطرق دفع إلكترونية متوافقة مع متطلبات التجارة الإلكترونية، لذلك بادرت البنوك بإنشاء الخدمات المصرفية الإلكترونية وتطويرها، حتى أصبحوا بالكامل في شكل مصرف إلكتروني.

٢-دراسة أبو صلاح (٢٠١٨) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين العملات الرقمية والتجارة الإلكترونية، حيث إن ما لهذه العملات من عملات رقمية تلعب دورًا مهمًا في تفعيل عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت من خلال تطوير المحافظ الرقمية المقدمة للأفراد والشركات.

كما يهدف إلى تحديد المعوقات التي قد تحد من تطبيق العملات الرقمية بين الأفراد والشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة بين التجارة الإلكترونية والعملات الرقمية، حيث أن العملات الرقمية هي نتاج ثورة تكنولوجيا المعلومات المتقدمة

والمتسارعة، حيث تم تصميمها بهدف استكمال عمليات شراء وبيع وتبادل المنتجات إلكترونيًا، وخلصت أيضًا إلى أنه لا توجد صعوبات تحد من تطبيق العملات الرقمية بين الأفراد والشركات في الإمارات، والسبب أن العملات الرقمية منتشرة الآن في الإمارات وتعترف بها الحكومة رسميًا.

من توصيات هذه الدراسة توعية جميع مستخدمي العملات الرقمية في دولة الإمارات بأهمية استخدام المحافظ الرقمية لتخزين العملات الرقمية، لما لها من أهمية في الحفاظ على الأموال وتوفيرها بطريقة آمنة.

٣-دراسة بانداي (2019) Panday والتي هدفت إلى فهم مستقبل العملات الرقمية والبيتكوين في الهند وتقييم تصور البيتكوين كعملة مستقبلية وتحليل احتمالية تقنين البيتكوين في الهند.

وقد خلصت الدراسة إلى أن أي عملة جديدة ستواجه صعوبات قانونية وفنية، على الرغم من أن البيتكوين يمثل خطوة كبيرة نحو عملة رقمية لامركزية، إلا أنها ليست عملة إلزامية معترف بها في معظم البلدان.

قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من بينها توعية المستخدمين بكيفية الاستثمار وتشجيع الجهات المعنية على دراسة العملات الرقمية على نطاق واسع ثم تطبيقها.

٤-دراسة المحارمة والمعمري (٢٠٢٠) و التي هدفت إلى شرح الآثار القانونية للتداول في العملات الرقمية على المؤسسات والأفراد، من خلال تعريف العملات الرقمية وما يميزها وأنواعها ، والموقف القانوني من التداول بها، و تم استخدام كلا من المنهج الوصفي والتحليلي، والمنهج المقارن لبيان الأحكام المتشابهة أو التناقض معها.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من بينها أن هناك آثارًا للتداول في العملات الرقمية على السياسة المالية من خلال تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبية المتوقعة إذا لم يتم التحكم فيها بحزم وبشكل قانوني. وتم الخروج بعدد من التوصيات منها ضرورة وضع تشريعات وآليات تضمن حقوق أطراف المعاملة من جهة،ومن جهة ثانية الرقابة على المعاملات الرقمية غير القانونية، والتي يدور حولها الشك، وإجراء تعديلاتعلى قانون المعاملات وقانون الجرائم.

التعليق على الدراسات

تختلف تلك الدراسة مع الدراسات السابقة في أنها تتناول قانونية التداول بالعملات الرقمية في المملكة العربية السعودية.

النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١.مازال مستوى قبول العملات الرقمية بالنسبة للدول منخفض وذلك للمخاطر المحيطة بها.
٢.من أهم مخاطر التداول بالعملات الرقمية هي تقلب أسعارها وعدم وجود نظام مركزي يحكمها.
٣.العملات الرقمية ليس لها قوة قانونية لأنها لا تخضع لأي نظاممركزي بل هي باتفاق بين طرفين ليسلهما رقيب.

التوصيات والمقترحات

١.ضرورة وضع تشريعات تحكم تداول العملات الرقمية ويحد من مخاطرها
٢.من الضروري أن تقوم البنوك المركزية من وضع آلية واضحة للتعامل مع العملات الرقمية من خلال إطار قانوني واضح المعالم بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
٣.تطوير منظومة الأمن السيبراني وذلك لحماية المتعاملين بالعملات الرقمية، وللكشف عن العمليات الغير قانونية كتجارة السلاح والمخدرات وغسيل الأموال والإرهاب.
٤.التعاون الدولي لزيادة الوعي بالعملات الرقمية وذلك عن طريق عقد المؤتمرات والندوات والتشريعات المشتركة.

المراجع العربية

أبو رحمة، إياد.(٢٠٠٩). أساليب تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ونظم التسوية - المحاسبية عنها دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في قطاع غزة رسالة ماجستير غير منشورة]، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين .

أبو صلاح، أيمن عز الدين، ووراد، طالب محمد عوض. (٢٠١٨). العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي.[رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة الشرق الأوسط، عمان.

أرقام. (٢٠١٨، يونية ١٨). بنك التسويات الدولية: العملات الافتراضية مثل "بتكوين" لا يمكن أن تحل محل النقود.
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/554648

الأمين، حميتي محمد، إسماعيل، معطاء الله، والسايح، جروتي. (٢٠١٩). التجارة الإلكترونية ودورها في تعزيز حرية التجارة العالمية.[رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية بجامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر] .

البنك المركزي السعودي. (٢٠١٨). العملات الرقمية الافتراضية غير معتمدة داخل المملكةوالتعامل فيها مخاطرة.
https://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news12082018.aspx#:~:text=%D9%88%D9%86%D8%A8%D9%87%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%86%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%86,%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8%BA%D9%8A%D8%B1%20%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A9%20%D9%88%D9%85%D8%AD%D8%B8%D9%88%D8%B1%D8%A9%20%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%8B.

الجبور،غازي. (٢٠١٨، يناير ٧). العملة الافتراضية: البيتكوين. مجلة الرأي. https://alrai.com/article/10420097/إقتصاد/العملة-الافتراضية-bitcoinبتكوين-

الجعبري، مجدي. (٢٠١٢). مدى كفاية الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية[إطروحة دكتوراة غير منشورة]، الأكاديمية العربية المفتوحة، هولندا.

حمودة، هديل. (٢٠١١). الصعوبات التي تواجه التجارة الإلكترونية و أثرها على طريقة الإستخدام و تطبيقاتها[رسالة ماجستير غير منشورة]،الجامعة الإسلامية، فلسطين.

دبي العربية. (٢٠٢١، أكتوبر ٢٦). محافظ ساما: السعودية تسع لإنشاء بنك مركزي رقمي.العربية. https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2021/10/26/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8-%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A

الرشيد، بوعافية.(٢٠١٤). دور النقود الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية. المجلة الجزائرية للإقتصاد و المالية، ٢، ١١١- ١٣١.

الزعابي، عبدالله ناصر عبيد نصيري.(٢٠١٨). التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي و المقارن. [رسالة ماجستير ، كلية القانون بجامعة الإمارات، الإمارات] .

شريف، هيثم محمد حرمى. (٢٠٢٠). النقود الإلكترونية، ماهيتها و أنواعها و آثارها. مجلة البحوث القانونية و الإقتصادية، ٧٢، ٤٨٩-٥٤٧.

الشوخي، أسامة.(٢٠٢٠، سبتمبر ٤). العملات الرقمية : مميزات و عيوب و مخاطر. جمعية البنوك اليمنية. https://yemen-yba.com/13065/

عبد المسيح، سالي سمير فهمي. (٢٠٢١). الاستثمار في العملات الافتراضية. المجلة القانونية، ١٠(٧)، ١٩٩٣-٢٠٦٦.

عصام الدين، أحمد محمد. (٢٠١٤). عملة البيتكوين. المصرفي. ٧٣، ٥٠- ٥٣.
عطا، أسامة. (٢٠٢٣). هل البيتكوين قانوني في السعودية؟ محامي جدة.
https://jeddah-lawyer.com/%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A/
فتيحة، حزام.(٢٠١٩). عن النظام القانوني للنقود الإلكترونية. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ٤(٢)، ١٣٦٣- ١٣٨٨.
فرح، أحمد قاسم. (٢٠١٩). العملات الافتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة: الحاجة إلى إطار قانوني لمواجهة مخاطرها: دراسة مقارنة .مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية. ١٦(٢)، ٦٩٨- ٧٤٥.
قصراوي، نهلة. (٢٠١٠). بيئة و فرص التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات. دار البيان للنشر و التوزيع.
القيادي. (٢٠٢٢، مارس ٢٢). هل تداول العملات الرقمية في السعودية مسموح به؟
https://www.alqiyady.com/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D9%85%D9%88%D8%AD-%D8%A8%D9%87%D8%9F-464833.html
لاغارد، كريستين. (٢٠١٨، نوفمبر ١٤). رياح التغيير: ضرورة وجود عملة رقمية جديدة. صندوق النقد الدولي.
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/11/13/sp111418-winds-of-change-the-case-for-new-digital-currency

لصنوني، حفيظة، بلهادف ، رحمة ، و غوال ، نادية. (٢٠٢٠). العملات الإفتراضية : مخاطرها و مدى قانونيتها البتكوين نموذجاً. مجلة الإقتصاد و المال والأعمال، ٤(٣)، ٣٤١-٣٦٠.

المحارمة، ليث عبد الكريم، والمعمري ، عبدالوهاب عبدالله. (٢٠٢٠). الآثار القانونية للتداول بالعملات الرقمية على المؤسسات و الأفراد في التشريع الأردني. مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية و الإنسانية، ٢(١٥)، ١٢٠- ١٣٩.

ولدجدة، فاطمة الزهراء. (٢٠٢٢، أكتوبر ٣). هل البيتكوين قانوني في الإمارات. أسرار المال.

https://www.go-rich.net/%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/#:~:text=%D9%84%D8%A7%20%D9%8A%D9%88%D8%AC%D8%AF%20%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%8B%D8%A7%20%D8%A3%D9%8A%20%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85,%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D8%A9%20%D9%85%D8%AB%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86%20%D8%BA%D9%8A%D8%B1%20%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A.

المراجع الأجنبية

Berentsen, A. (1998). Monetary policy implications of digital money. Kyklos, 51(1), 89-118.

Elhaj, M. R., & Barakeh, M. Z. (2015). The Impact of E-commerce on travel agencies profitability in respect of size: evidence from the US. Advances in Economics and Business, 3(10), 436-446.

Panday, A. (2019). A study of legal and economic aspects of Bitcoins in India. International journal of researches culture society, 3(10), 64-68.

Piffaretti, N. (2000). Electronic money, money and banking intermediation [unpublished doctorate these], University of Faribourg, Switzerland.

Terbeck, H. (2014). E-Commerce 2025–Delphi-based Scenario & Trend Analysis for the Future of Digital Commerce (Master's thesis, University of Twente).